

«الميثاق» تنشر نص اعتراضات وملاحظات المؤتمر الشعبي على مشروع تقرير فريق المصالحة الوطنية

التقرير لم يتضمن مادة تخص المصالحة الوطنية برغم أنها الأصل والهدف الرئيسي من أهداف التسوية السياسية

المشروع يؤدي إلى إثارة نزعات الانتقام ويؤسس لأعمال الملاحقات وفتح مجال واسع لأعمال الثأر

احتوى على العديد من المواد والقرارات التي تخالف بشكل واضح وصريح مرجعيات الحوار

ألغى التقرير الحصانة التي أصلتها المبادرة الخليجية وأليتها

التقرير يفتح المجال للتصرفات والاتهامات الكيدية ويشرع للعزل السياسي

اعترض مكون المؤتمر الشعبي العام على مشروع تقرير فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، الذي لم يتم التصويت عليه بحسب النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.. ووضحت اعتراضات المؤتمر أن مشروع التقرير لم يتضمن أية مادة تخص المصالحة الوطنية برغم أنها الأصل والهدف الرئيسي من أهداف التسوية السياسية ومؤتمر الحوار الوطني الشامل ولم تخصص لها أية مادة على الإطلاق. كما احتوى مشروع التقرير على العديد من المواد والقرارات التي تخالف بشكل واضح وصريح مرجعيات الحوار الوطني المتمثلة في المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزممة. واعترض المؤتمر على أن مشروع التقرير قد يؤدي فعلياً إلى إثارة نزعات الانتقام وتؤسس لأعمال الملاحقات وفتح مجال واسع لأعمال الثأر وبالذات في مجتمع قبلي ما زالت الاعراق والتقاليد تحكمه إلى حد كبير. ومن شأن مشروع التقرير أن يؤدي بصراحة إلى إلغاء الحصانة التي أصلاها المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وهذا ما يجعل هذا المشروع مخالفاً لتلك المرجعيات بالإضافة إلى كونه قانوناً سيادياً لا يجوز الطعن فيه أو إلغاؤه.

"الميثاق" تنشر نص اعتراضات وملاحظات المؤتمر الشعبي العام على التقرير :

هذه المادة تحول عمل الهيئة من اختصاص في العدالة الانتقالية إلى عدالة جنائية وتمنحها سلطات قضائية تصدر بموجبها قرارات وأحكام اداة وغير قابلة للنقض وهذا ليس من اختصاصها أو أهدافها أبداً.

- المادة «86» «يتمتع ضحايا حقوق الانسان بمجانبة التقاضي.. الخ.

وهذه المادة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ما ذهبت اليه المادة «82» في منح الهيئة صلاحيات قضائية وحق اصدار الأحكام وممارسة صلاحيات عدالة جنائية كون العدالة الانتقالية في الأساس لا يجوز فيها أي شكل من أشكال التقاضي.

- المادة «91» «الترضية والضمانات بعدم التكرار. الفقرة «د» «تقديم الاعتذار بما في ذلك الاعتراف علناً بالوقائع وتحمل المسؤولية.

هذه الفقرة ينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من المواد التي يستحيل تطبيقها كونها ستؤدي إلى التأسيس لأعمال الثأر والانتقام.

- المادة «102» «يمنع كل من ثبت تورطه بأدلة دامغة ومما لا يدع مجالاً للشك من تولي الوظائف والترشح للانتخابات العامة. هذه المادة تتقاطع وتختلف مع قواعد ومبادئ العدالة من حيث:

أ- فتح المجال للتصرفات والاتهامات الكيدية بغية الوصول إلى العزل السياسي.

ب- المادة تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام كل القوانين النافذة حيث أن التهمة لا تثبت إلا بموجب حكم قضائي بات.

ج- المادة تخضع للتفسير والاجتهاد وتخالف كل قواعد الأبحاث الشرعي.

د- المادة تهدف إلى فرض العزل السياسي على طرف بعينه بصورة غير مباشرة وستفتح باباً للصراع مجدداً.

هـ- الأصل أن القضاء وحده هو صاحب الولاية العامة ولكل ذي مصلحة الجوء للقضاء دون الحاجة إلى مثل هذه النصوص.

عن مكون المؤتمر الشعبي العام
د. مهدي عبد السلام.

أعمال ثأر خاصة في مجمع قبلي لا يؤمن بإسقاط الدماء، وتمسك بالحق في الثأر إلا فيما ندر.

- أما الفقرة «و» من ذات المادة.

هذه الفقرة ترمي بصراحة إلى إلغاء الحصانة التي أصلاها المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وهذا ما يجعل هذا النص مخالفاً لتلك المرجعيات بالإضافة إلى كونه قانوناً سيادياً لا يجوز الطعن فيه أو إلغاؤه.

- المادة «71» «القيام بالتحقيقات والكشف عن الانتهاكات الجسيمة الخ.

فهي لا تخرج في فحواها عن محتوى الفقرة السابقة التي تهدف إلى حرف القانون الخاص بالحصانة المشار إليها في الفقرة السابقة والذي أعد وفقاً للمبادرة الخليجية التي أسست لمصالحة وطنية شاملة وفق الأسس التي تضمنها ذلك القانون.

- المادة «78» في مشروع التقرير المتعلقة بإنشاء الهيئة. فقد أغفلت موضوع المصالحة الوطنية وهي في الواقع أساس العدالة الانتقالية والهدف الرئيسي للقانون.

- المادة «81» بشأن تشكيل الهيئة وتحديد نسب التمثيل فيها هذا الأمر يخل بشكل كامل باستقلالية الهيئة وحياديتها. ويفترض أن تكون الهيئة مستقلة ويخضع شغلها لشروط ومعايير موضوعية ولا يخضع للمحاصصة مطلقاً.

- ونفس الأمر ينطبق على الفقرة «و» من الشروط التي تذل بالحيادية تماماً.

- المادة «82» «جميع الإجراءات والمعالجات وكل ما يصدر عن الهيئة من قرارات وأحكام الخ.

ثانياً؛ في الجانب الموضوعي:

1- لم يتضمن مشروع التقرير أية مادة تخص المصالحة الوطنية برغم أنها الأصل والهدف الرئيسي من أهداف التسوية السياسية ومؤتمر الحوار الوطني الشامل ولم تخصص لها أية مادة على الإطلاق.

2- خالف مشروع التقرير أحكام الفقرتين «ح- خ» من المهام والنتائج التي حددها القرار الرئاسي لمؤتمر الحوار الوطني.

3- مشروع التقرير يحتوي على العديد من المواد والقرارات التي تخالف بشكل واضح وصريح مرجعيات الحوار الوطني المتمثلة في المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزممة.

ثالثاً: الملاحظات على المواد والقرارات والتوصيات التي تضمنها التقرير:

- المادة «2» «الكشف عن الحقيقة.

النص الوارد فيها قد يؤدي فعلياً إلى إثارة نزعات الانتقام وتؤسس لأعمال الملاحقات وفتح مجال واسع لأعمال الثأر وبالذات في مجتمع قبلي ما زالت الاعراق والتقاليد تحكمه إلى حد كبير.

- المادة «5» «المساءلة.

هي في الأصل البحث عن الحقيقة وليس الوصول إلى إثبات الحقيقة وهذا الأمر يتناقض مع قواعد الإثبات الشرعي في الشريعة الإسلامية وقانون الأبحاث.

- المادة «70» «وحول الفقرة «ج» فإن النص الوارد في تلك الفقرة يؤسس لجرائم تتعلق بجوانب جنائية وليس من مبادئ المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

- وكذا الفقرة «د» من نفس المادة فهذا النص سيؤدي إلى

الأخوة/أعضاء هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المحترمون

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد :

في البداية فإننا نسجل كلمة شكر للأخوة والأخوات في رئاسة وعضوية فريق المصالحة والعدالة الانتقالية على الجهود الطيبة التي بذلت خلال فترة العمل الطويلة أثناء إعداد مشروع التقرير ومقررين الصعوبات الكبيرة التي اعترضت عمل الفريق والمحاولات الجادة لتجاوز التباينات التي نشأت نتيجة حساسية الموضوعات التي ناقشها الفريق ومن خلال اطلاقنا في مكون المؤتمر الشعبي العام على مشروع التقرير النهائي والعودة إلى النقاشات المطولة التي دارت في الفريق وما تلاها من إجراءات فإننا قد رصدنا العديد من الملاحظات الجوهرية في الجانب الشكلي والإجرائي والبعض الآخر في الجانب الموضوعي والتي نرى بأنها قد أخلت بمشروع التقرير وأفرغته من بعض محتواه ونسرد هنا على النحو التالي:

أولاً: في الجانب الإجرائي:

- لم يتم إجراء أي تصويت على التقرير في الجلستين الأولى والثانية على التقرير بالمخالفة لأحكام المادة «41» «الفقرة «أ» فيما يخص القرارات الموضوعية وكذا الفقرة «ب» من نفس المادة «د» في الدليل التنظيمي لمؤتمر الحوار الوطني الأمر الذي يجعل عرض مشروع التقرير بهذا الشكل على الجلسة العامة مخالفاً إجرائياً جسيماً.

العجي يؤكد ضرورة تفعيل العمل التنظيمي والرقابي

ناقش الاستاذ نجيب ناصر العجي رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي عضو اللجنة العامة في اجتماع عقد الأربعاء مع قيادة هيئة الرقابة التنظيمية ممثلة بنائب رئيس الهيئة والنايبة لشؤون المرأة وروساء الدوائر والهيئات ونوابهم العديد من الجوانب التنظيمية والرقابية إضافة إلى تقييم الأنشطة والأعمال التي تم تنفيذها خلال العام المنصرم 2013م. وأكد العجي على ضرورة تحمل الجميع المسؤولية كل في مجال اختصاصه في إنجاز المهام المناطة بالدوائر وعلى أن تكون الرقابة التنظيمية هي القدوة في الالتزام والانضباط والمتابعة لكل قطاعات الأمانة العامة.

وخرج الاجتماع بالعديد من القرارات التي من شأنها تعزيز وتطوير النشاط التنظيمي والرقابي مهمة وتحسين الجهود ورفع الوتيرة في العمل التنظيمي والرقابي لما يحقق الأهداف المرجوة من توجهات المؤتمر الشعبي العام في خدمة الوطن وتحقيق آماله وطموحاته. من جانب آخر تم استعراض التقارير الميدانية للجان المكلفة بالإجراءات الميدانية إلى محافظات حجة، ذمار، والمكلفون من أعضاء من مختلف قطاعات الأمانة العامة وهيئة الرقابة والنتائج المحققة من تلك الزيارات الميدانية والتي من شأنها أن تساعد على تعزيز عملية الاتصال والتواصل التنظيمي بين مختلف التكوينات. وقد أكد الأخير رئيس الهيئة على أن هذه الزيارات الميدانية التي تقوم بها المحافظات تهدف إلى إعادة تفعيل أنشطتها وتعزيز وتطوير تواصلها مع أعضاء المؤتمر وكافة جماهير الشعب.



عن مكون المؤتمر الشعبي العام
د. مهدي عبد السلام.

المؤتمر وحلفاؤه بالمحويت يدينون محاولة اغتيال نجل المحافظ

دانت قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بمحافظة المحويت محاولة الاغتيال التي تعرض لها نجل محافظ المحافظة عبد المنعم احمد علي محسن من قبل عصابة مسلحة تعرضت له في مدخل أحد الشوارع الجديدة بمدينة المحويت وقامت بنهب سيارته وجنيته ومحاولة اختطافه

مؤتمر حضرموت: لجنة الإدارة المحلية مارست عملها حزبياً وتلمت وراء التقاسم

المحافظة ومؤسساتها على أسس حزبية وفئوية ضيقة تحت ذريعة قيام اللجنة التي وصلت المحافظة بتاريخ 8 يناير برئاسة وزير الإدارة المحلية، بأششطة ولفاءات في إطار «حزبي، سياسي» ضيق وبأجندة مركزية جاهزة. وأوضحت قيادة المؤتمر بمحافظة حضرموت- في بيان لها الأربعاء، أن تلك اللجنة تجاهلت عمداً مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي غير أبهين بما تواجهه المحافظة من تحديات وما تمر به من ظروف استثنائية معقدة.

كشفت قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة حضرموت عن قيام اللجنة التي وصلت المحافظة بتاريخ 8 يناير برئاسة وزير الإدارة المحلية، بأششطة ولفاءات في إطار «حزبي، سياسي» ضيق وبأجندة مركزية جاهزة. وأوضحت قيادة المؤتمر بمحافظة حضرموت- في بيان لها الأربعاء، أن تلك اللجنة تجاهلت عمداً مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي غير أبهين بما تواجهه المحافظة من تحديات وما تمر به من ظروف استثنائية معقدة.

النيابة تستدعي نائب رئيس مؤسسة «الثورة» للصحافة للتحقيق في تهم فساد

وجهت نيابة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة باستدعاء نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، للمثول أمامها على خلفية تسريب وتحويل ورق وولات صحفية من مخازن المؤسسة إلى جهة غير معروفة والتي تبلغ (25 طناً - 62 رولاً). وشددت عريضة الاستدعاء، الصادر من النيابة. الأحد، وفقاً لموقع «خبر» على سرعة حضور نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية والموارد البشرية إلى النيابة، الثلاثاء الموافق 21 يناير الجاري للتحقيق معه حول القضية.

رئيس سياسية المؤتمر في إب يرد على بيان المشترك



قال علي محمد الزنم رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر العام بمحافظة إب أنه يتحاز إلى الكثير من المطالب الواردة في بيان أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة داعياً إلى تحديد الأولوية في المطالب وأن تقدم أحزاب المشترك الوضع الأمني في الصدارة ليتم اتخاذ خطوات عاجلة في استعادة الوضع الطبيعي للمحافظة والتي تشهد انفلاتاً أمنياً غير مسبوقة لم تشهده في أيام الأزمة عام 2011م وطالب الزنم بوضع النقاط على الحروف وتحديد المسؤولية عن ما وصلت إليه المحافظة في الجانب الأمني أو غيره وسيكون المؤتمر في مقدمة من يساندون مطالب أبناء المحافظة غير المسييسة والمنحازة لطرف أو لحزب بعينه وذلك بعيداً عن البيانات التي تلقى بالأزمة على السلطة المحلية في الوقت الذي نجد أن أمن المحافظة مختطف من قبل حزب بعينه ولم يعد المواطن يطمن له..

وقد عا الزنم إلى عقد لقاء يضم أحزاب المشترك وممثلي الأحزاب الجديدة مع قيادة المحافظة واللجنة الأمنية لمناقشة أسباب الانفلات الأمني والاستماع إلى ماتم التوصل اليه من نتائج قضية طالبتي جامعة إب وقضايا القتل والتطوع الأخرى وكذا الوقوف أمام أسباب الانفلات التي قدمت من عدد من ضباط الأمن والدعوة إلى عمل معالجات جادة لتلافي هذا الجانب المهم.